

منوعات

MEDIA

135
جريمة

غزة . العربي الجديد

كشفت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، أمس الثلاثاء، في تقريرها الشهري، أنَّ الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال يناير/كانون الثاني الماضي 135 جريمة واعتداء وانتهاكاً بحق الصحفيين، شملت استشهاد 14 صحافياً، وسجلت النقابة 50 حالة احتجاز لطواقم

صحافية في الضفة الغربية المحتلة ومنعه من العمل والتغطية الإخبارية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وإطلاق الرصاص الحي على الطواقم بغرض التهريب في 26 واقعة خلقت 4 إصابات دامية بالرصاص وشظايا الصواريخ، و3 إصابات بالرضوض. كما سجل التقرير ارتكاب الاحتلال 4 حالات اعتداء بالضرب بحق صحفيين، و8

إصابات بقنابل الغاز والصوت، و7 حالات تحطيم واستيلاء على معدات، إضافة إلى اعتقال 2 من الصحفيين، واقتحام 3 منازل ومؤسسات صحافية، بينما تمت محاكمة أحد الصحفيين. كما أشار التقرير إلى جريمة قطع الاتصالات والإنترنت لمدة 14 يوماً الشهر الماضي، عبر استهداف أبراج شركات الاتصالات وطواقمها

الذين استشهد بعضهم أثناء عملهم لإصلاح الأضرار. ولا يزال نحو 35 صحافياً في سجون الاحتلال في ظروف قاهرة تحرمهم من أبسط حقوق الأسرى التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية، فيما لا يزال مصير عدد آخر من الصحفيين مجهولاً نتيجة انقطاع الاتصال بهم منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

تترجح «أكسل سبرينغر» الألمانية، وهي دار النشر الأكبر في أوروبا، عبر موقع إسرائيلي مهيمناً للإعلانات تملكه، من المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي انتهاكات حقوق الإنسان

«أكسل سبرينغر» تترجح من المستوطنات الإسرائيلية

برلين . العربي الجديد

أحد أساليب ألمانيا للتكفير عن ماضيها المظلم في القرن العشرين هو «صلحة الدولة العليا»، أو «مبرر وجود الدولة»، عام 2008، وصفت المستشارة أنغيلا ميركل العلاقة الخاصة بين ألمانيا والاحتلال الإسرائيلي بـ«Staaträson»، وذلك في خطاب ألقته أمام الكنيست الإسرائيلي، بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس الكيان الصهيوني. وقالت ميركل حينها: «هذه المسؤولية التاريخية لألمانيا جزء من ميرر وجود بلدي. وهذا يعني أنه بالنسبة لي بصفتي مستشارة لألمانيا، فإن أمن إسرائيل غير قابل للتفاوض على الإطلاق». هذا «الالتزام» الذي يشمل أيضاً وسائل الإعلام الألمانية تصاعد بعد عملية طوفان الأقصى التي نفذها مقاومو «القسام»، الجناح المسلح لحركة حماس، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وحرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة منذ ذلك التاريخ.

المحتلة. ومن بين هذه الإعلانات، دفعت شركات الوساطة المالية مقابل أكثر من ألف إعلان، مما يعني أن شركة Yad2، وبالتالي «أكسل سبرينغر»، تريحان منها. بعض الإعلانات، وفقاً لخبير مسح القوائم بطلب من «ذي إنترسبت»، مخصصة لمنازل في ما يسمى بالبور الإسطيانية، أو المستوطنات التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي، وتظهر قوائم المنازل الأخرى على أرض فلسطينية خاصة، استولى عليها الجيش الإسرائيلي «لأغراض أمنية».

ترجح المؤسسة الألمانية للصفقات العقارية في المستوطنات

ولكن يسكنها الآن مستوطنون يهود. وصرح مدير منظمة هيومن رايتس ووتش «إسرائيلي وفلسطيني»، عمر شاكر، لـ«ذي إنترسبت»، أن «نشر الإعلانات التي تروج للصفقات العقارية في المستوطنات الإسرائيلية يساهم في انتهاكات حقوق الإنسان»، وخلص إلى أن الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الإسطياني يساهمان في تعزيز نظام الفصل العنصري. وأضاف شاكر: «صودرت الأراضي التي بنيت عليها هذه المستوطنات

من الفلسطينيين، في نهاية المطاف، دعوتنا هي أن تنهي الشركة أنشطتها التي تساهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان». وأشار شاكر إلى أن الفلسطينيين لا يمكنهم عملياً الشراء أو الإيجار في المستوطنات اليهودية. في المقابل، زعم المتحدث باسم «أكسل سبرينغر» أن «لا مكان للتمييز» فيها. وأضاف أن «قواعد السلوك الخاصة بنا، والتي تنطبق على جميع الشركات في «أكسل سبرينغر»، متاحة بلغات عدة، بينها العبرية... تنص شروط استخدام «Yad2» صراحة على أنه لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق، أو العمر».

لكن عمر شاكر شدد على أن الإعلانات الموجهة للمنازل في المستوطنات الإسرائيلية لا تستفيد من التمييز فحسب، بل تمكن أيضاً المشروع الإسطياني الإسرائيلي بأكمله، من خلال إعناش أسواق العقارات في الضفة الغربية. وقال لـ«ذي إنترسبت»: «الشركات المخترطة في هذا الأمر تستفيد من نظام يميز منهجياً ضد الفلسطينيين، ويحرمهم من تصاريح البناء والموارد والطرق والبنية التحتية. إنها تساهم أيضاً في جعل المستوطنات أكثر استدامة اقتصادياً، وبالتالي زيادة ترسيخ الممارسات الإسطيانية».

على الموقع نشرت إعلانات لنحو 1300 شقة ومساحة تجارية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة وحدها، حتى منتصف يناير/كانون الثاني الماضي. يمكن مستخدمي «Yad2» أيضاً العثور على نحو ألف شقة للإيجار في المستوطنات اليهودية. من بينها، تشكل المنشورات المدفوعة من شركات الوساطة أكثر من 800 قائمة بيع، وأكثر من 100 قائمة تأجير، وأكثر من 100 قائمة عقارات تجارية. يحتوي الموقع على خريطة يمكن البحث فيها حسب المنطقة، خريطة يبدو أن القرى والبلدات الفلسطينية غير موجودة فيها.

تشمل قوائم «Yad2» العقارات المتاحة للشراء أو الإيجار في بعض المستوطنات الأكثر تطرفاً من الناحية الأيديولوجية بالضفة الغربية، بما في ذلك كوخاف هشاحر، وكدميم، وتلمون، وشيلو، وإيلي، ويساغوت... واعتباراً من الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، برزت على الموقع قائمتان للشقق في مستوطنة «بات عين ب»، شمال مدينة الخليل الفلسطينية، وقال الخبير في شؤون المستوطنات الإسرائيلية، درور إتسكس، إنها بؤرة استيطانية في الضفة الغربية غير مصرح بها من قبل الحكومة الإسرائيلية. هناك إعلان آخر رسده إتسكس، يعرض الأراضي القريبة من البؤرة الإسطيانية القائمة «معاليه رجبعام»، في بؤرة استيطانية منفصلة تسمى بشكل غير رسمي «ناشال ديفيد 224»، والتي تم الاستيلاء عليها من الفلسطينيين وعرضها للبيع مباشرة.

إتسكس الذي أسس «كيرم نافوت»، وهي منظمة إسرائيلية مكرسة لمراقبة بناء المستوطنات في الضفة الغربية، حدد أيضاً قائمتين على الموقع للأراضي في المستوطنات التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي في السبعينيات «لأسباب أمنية»، ولكن تباع الآن عن طريق السماسرة مقابل رسوم. وقال إتسكس إن «الفشل في التمييز بين البؤر الإسطيانية وتلك المستوطنات التي تعتبرها إسرائيل قانونية هو أمر روتيني». وأضاف: «لقد اتخذت إسرائيل قراراً منذ سنوات بالتحصية بسيادة القانون من أجل الإستيلاء على الأراضي وتكثيف وجودها الإسطياني في الضفة الغربية». وأشار إلى أن عدداً من المسؤولين الإسرائيليين، وبينهم وزير المالية يتسلل سموتريتش والعضو في الكنيست سيمحا رومان، يقيمون في منازل في المستوطنات تعد، حتى وفق القانون الإسرائيلي، غير قانونية.



تظاهرة مناصرة فلسطين في برلين، «الحرية لفلسطين» (خيلك ساكركايا/الناضول)

تعزير اقتصاد الإسطيطان

المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة خطوة مدانة وتتمس بالجن، وستكون بمثابة صفة مفعجة أخرى لحقوق الفلسطينيين الإنسانية». وأضافت أن «هذا القرار هو تنصل مخجل للغاية من مسؤوليتها كشركة تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أينما تعمل في أي مكان في العالم. كما أنه يكشف مدى خواء ادعاءاتها كشركة تقدر حقوق الإنسان».

ولفتت إلى أن الشركة «تحاول أن تبرئ نفسها بالقول إنها مستتبع بالأرباح إلى المؤسسات الخيرية، لكن ذلك لا يغير حقيقة أنه من خلال الاستمرار في جذب السياحة إلى المستوطنات غير القانونية، فإنها تساعد في تعزيز اقتصاد الإسطيطان».

عام 2019، أعلنت شركة «إير بي إن بي» Airbnb أنها لن تنفذ قرارها السابق استبعاد الأماكن المتاحة للتأجير في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وأنها ستتبرع بأى أرباح تحققها من المستوطنات لمنظمات الإغاثة العالمية.

وكانت الشركة قد أعلنت أنها ستحذف نحو 200 منزل في المستوطنات من قوائمها، استجابة لدعوات من الفلسطينيين الذين يطالبون بإقامة دولتهم في الضفة الغربية. وأبدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسفها لهذا القرار، وجرى الطعن عليه أمام بعض المحاكم في الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

ورأت حينها «هيومن رايتس ووتش» في «قرار الشركة بالاستمرار في السماح بإدراج قوائم المساكن في

